Mohamed Boudiaf University M'sila
Faculty of Law and political sciences
Master 2 all fields

English Legal Terminologie
Program Lexus Metandus
Teacher Pr Debih Hatem

Doc 2

التنمية المستدامة من خلال مشاركة المواطنين

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته
sustainable development	التنمية المستدامة	requires	تقتضي- تتطلب	A referendum	استفتاء
endorsed	أيدت	decision-making	صنع القرار	a proposal	مقترح
the self-fulfilment	تحقيق الذات	confronted	نواجه- نصطدم	revoke	إلغاء
public debate	المناقشة العامة	failure	العجز- الفشل	to distinguish	التمييز
stakeholder	ذوو المصلحة	strengths	القوى	involved	إقحام- مشاركة
compromising	المساومة	weaknesses	الضعف	viable	فعال
the superfluous	الفائض	the viability	الفعالية	neglected	إهمال- تجاهل
Rethinking	إعادة التفكير	the public hearing	السماع للعموم	inquire	تحقق
Harmony	التجانس	to promote	ترقية	increases	تحسن
reciprocity	التبادلية	objections	الاعتراضات	threatened	مهددة
Citizen participation	مشاركة المواطنين	binding	ملزمة	damaged	معرضة للضرر
consensus	الرضا- التوافق	participatory budget	الميزانية التشاركية	assumed	تولت
citizenship	المواطنة	municipalities	البلديات	innovative solutions	حلول إبداعية
indigenous peoples	الشعوب الأصلية	ranging	بدءا من- انطلاقا من	opportunities	فرص
refugees	اللاجئين	financing expenditure	الانفاق التمويلي		

Lexus Metandus© Copyright 2024 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

إن مفهوم التنمية المستدامة ليس جديدا، إذ تم التسليم بالحاجة إلى ممارسات الإدارة المستدامة للغابات في أوروبا في القرن الثامن عشر ؛ كما أنها موجودة في فلسفة الحفظ لإدارة ثيودور روزفلت في الولايات المتحدة (1901-1909) وفي اهتمامها بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. في الآونة الأخيرة، أيدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لتحويل العالم بحلول عام 2030، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. التنمية هي هدف أي سياسة، لذا تعتبر انشغالا مقلقا لجميع الحكومات، خاصة أنها تعد الآن حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان.

ولكن التنمية لا تقتصر على نمو المؤشرات الاقتصادية أو تطورها؛ إنها عملية عالمية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تميل إلى تحسين رفاه ونوعية حياة جميع السكان وتحقيق الفرد لذاته، كما انها أساس مشاركة جميع المواطنين في الجهود الإنمائية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناتجة عن ذلك.

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ومشاركة المواطنين:

التنمية المستدامة هي مهمة الجميع، من الضروري أن يدرك المواطن المسألة ويرى نفسه مشاركًا كاملاً في هذه العملية، ولكي يتمكن من الاضطلاع بهذا الدور، يجب تدريبه - منذ سن مبكرة في إطار النظام التعليمي - وإبلاغه بوجوب إدراكه لأهمية التفاعلات بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، كما يجب تعزيز مشاركته في عمليات صنع القرار المتعلقة به، لا سيما من خلال المناقشة العامة، وسنتطرق أولا للتنمية المستدامة ثم المواطنة ومشاركة المواطنين.

1-التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى الجمع بين الجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والاقتصادية والثقافية للتنمية كمبدأ شامل للديمقراطية ومشاركة أصحاب المصلحة. ويشير التقرير إلى القضايا المجتمعية والسياسية الرئيسية: المناقشة، ووضع وتنفيذ نموذج جديد للتنمية بطريقة ديمقراطية، وبالتالي المجتمع، وفي هذا السياق فإن : «التنمية المستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة». هذا هو التعريف الذي قدم في تقرير برونتلاند في عام 1987، وكما يشير المجلس السويسري للتنمية المستدامة (1997)، فإن هذا النظر في الاحتياجات 'يقوم على أساس أخلاقي فقط. ما الحاجة ؟ أو بالأحرى، أين يتوقف الفائض وأين تبدأ الحاجة ؟ السؤال مهم ويترك غموضًا واضحًا. بل إنه ينطوي على مسألة أخرى، هي مسألة الحق في تقرير ماهية الحاجة.

لهذا المفهوم أهدافه: «إعادة التفكير في الأسس الجديدة لمجتمع كوكبي يمكنه ضمان بقائنا وتكاثرنا التاريخي في إطار من الانسجام والتبادلية مع البيئة». ويبين هذا التعريف أنه لا يكفي إدماج الجانب الإيكولوجي في سياق الإنتاج الاقتصادي، ولكنه مسألة إعادة التفكير في القواعد الأساسية لمجتمعنا. في الواقع، تضيع القيم الفردية لصالح التكاثر التاريخي، بعبارة أخرى، نجاة الجنس البشري. ينطوي مشروع مجتمع الكواكب على وجهة نظر عالمية ومنهجية وغير مركزية، مما يجبرنا على إعادة التفكير في مفاهيم مثل التضامن والإنصاف والمشاركة. ويتطلب الانسجام والمعاملة بالمثل مع البيئة إدراج القيم الإيكولوجية في الأداء الاقتصادي.

2-المواطنة ومشاركة المواطنين: وترتبط مشاركة المواطنين ارتباطا وثيقا بمفهومي التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي. ومفهوم الحكم الرشيد في حد ذاته يحمل الجوهر الديمقراطي من خلال آلية المشاركة المؤسسية للمواطنين. لقد مر مفهوم «مشاركة المواطنين» بسياقات متغيرة، حيث أدخل رؤى مختلفة لمشاركة المواطنين في مختلف مجالات المشاركة. وثمة ثلاثة عناصر تحظى بتوافق الآراء: مشاركة المواطنين السياسيين في العملية الانتخابية، والمناقشات الديمقراطية في المجال العام، والمجال الاجتماعي والمدني من خلال العمل في الحركات أو الرابطات الاجتماعية.

ويشير مفهوم المواطنة تقليديًا إلى عضوية الفرد في مجتمع سياسي محدد فيما يتعلق بسياق الدولة القومية، إذ تنطوي هذه المواطنة على إحساس بالانتماء إلى مجتمع سياسي وطني وشكل من أشكال العمل تترتب عليه آثار من حيث الحقوق والواجبات والمسؤوليات. ولما كان الأمر كذلك، فإن مفهوم المواطنة غالبًا ما يكون مثارا للجدل، مع تفسيرات مختلفة، ليس فقط في المجتمعات المنقسمة ولكن أيضًا في حالة علاقة الشعوب الأصلية والأقليات الثقافية الأخرى بالدولة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتم حرمان المهاجرين، وخاصة اللاجئين، من حقوق المواطنة، لذلك فإن أي محاولة لنقل مفهوم المواطنة على الصعيد العالمي تنطوي على إشكالية، سواء من حيث أبعادها القانونية أو النفسية، فالمواطنة هي وضعية أو نوعية المواطن، تسمح للفرد بالاعتراف به كعضو في المجتمع أو الدولة، والمشاركة في الحياة السياسية.

مشاركة المواطنين كآلية للتنمية المستدامة: السبل والتحديات

لا توجد تنمية مستدامة دون مشاركة المواطنين، إن مشاركة المواطنين وذوو المصلحة ضروريان لتحديد رؤية مشتركة للتنمية المستدامة وضمان استدامتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتطلب التحدي المتمثل في نموذج إنمائي يهدف إلى مواءمة الاقتصاد مع الاحتياجات الاجتماعية والبيئية مشاركة المواطنين بنشاط في القضايا العامة. ومشاركة الجمهور في القرارات الإنمائية ضرورية للتوصل إلى حلول مستدامة وممكنة. وتتطلب الحياة الديمقراطية الحديثة دورا نشطا للسكان وكذا

Lexus Metandus© Copyright 2024 All rights reserved

مشاركة أفراد المجتمع. وينبغي ألا يطغى بعد الآن مفهوم أن الحكام يجب أن يهتموا فقط بانتخابهم، وبغض النظر عن النتيجة، فإنهم يحكمون دون إمكانية التفاعل مع ممثليهم. لقد حان الوقت لإضافة فكرة المشاركة إلى مفهوم الديمقراطية التمثيلية.

وتحدد المبادئ الأساسية لإعلان ريو دي جانيرو بعض اللبنات الأساسية التي يجب أن تكون موجودة في جميع الديمقراطيات القائمة على المشاركة الفعالة، لذا يجب أن يكون لدى الناس ما يلي: أ) الوصول إلى صنع القرار ب) الوصول إلى المعلومات العامة ج) الوصول إلى العدالة.

أ - الوصول إلى عمليات صنع القرار: فالديمقراطية غير مباشرة تتحقق عندما يساهم المواطنون من خلال ممثليهم في الهيئات الحكومية؛ في حين أن الديمقراطية المباشرة هي عندما يجتمع جميع المواطنين لاتخاذ القرار، كان هذا النوع من الديمقراطية موجودًا في بعض مدن اليونان القديمة.

وفي الوقت الحاضر، نواجه تطور مفهوم المواطنة النشطة والمشاركة العامة في عملية صنع القرار، لهذا السبب من المهم جدًا العمل مع المواطنين ليكونوا ذوو فعالية في الحياة اليومية والمشاركة في الحكم. من ناحية أخرى، يجب أن تكون الحكومات على دراية بتقاسم مسؤولياتها مع المواطنين ودعوتهم لاتخاذ القرارات، ومن المرجح أن تؤدي عمليات صنع القرار إلى الفشل إذا لم تكن مشاركة المواطنين مضمونة.

وهناك أشكال وآليات مؤسسية مختلفة للمشاركة، لكل آلية خصائصها ونقاط قوتها وضعفها، فمن الصعب تحديد ما إذا كانت بعض أشكال المشاركة أفضل من غيرها؛ وبوجه عام، تتوقف صلاحية وفعالية أي شكل أو آلية على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يتم فيه تطويرها. باختصار، فإن بعض آليات المشاركة هي: (1) جلسات الاستماع العامة، (2) عمليات الميزانية القائمة على المشاركة، (3) الاستفتاءات.

1-جلسات الاستماع العامة: والغرض منها تعزيز وتيسير الاتصال بين السلطات الحكومية والجمهور. وبالتالي، تراعي السلطات المعلومات أو الآراء أو الاعتراضات التي أعرب عنها الجمهور وقت اتخاذ القرار، مما يضفي مصداقية على القرار. من وجهة نظر قانونية، جلسات الاستماع العامة ليست ملزمة. لا تلزم التعليقات والملاحظات التي يعرب عنها الجمهور السلطات بالتصرف بطريقة محددة، وفي بعض الحالات، تلتزم السلطات بتبرير قراراتها وتقديم تفسير لها إذا خالفت الرأي العام. عادة، جلسة الاستماع العامة هي اجتماع رسمي بين المواطنين والسلطات الحكومية لمناقشة موضوع معين أو أي نوع آخر من القرارات التي ستتخذها الحكومة. وتعقد هذه الاجتماعات خلال عملية صنع القرار.

2 -عمليات الميزنة (الميزانية) القائمة على المشاركة: وتتمثل إحدى العمليات الثورية للمشاركة العامة في ميزانيتها القائمة على المشاركة، والتي تضمن أداة للمساءلة العامة تسمح للمواطنين بالمشاركة في تطوير ومراقبة ميزانية الدولة المستخدمة في كثير من الأحيان في أوروبا، ولا سيما على مستوى البلديات. عادة، في قاعات البلديات، تجتمع السلطات والجمهور للتوصل إلى اتفاق حول كيفية نقل الأولويات العامة إلى جداول أعمال السياسة العامة. توفر الميزانية التشاركية للمواطنين آلية للسيطرة على استخدام الحكومة للموارد العامة أو التأثير عليها. وفيما يلي بعض المعايير الرئيسية المحددة لتنفيذ أداة المشاركة العامة:

-يجب ضمان مشاركة المواطنين، دون الحاجة إلى الانتماء إلى منظمة أو جمعية معينة.

-يجب أن تكون عملية المشاركة مفتوحة وتتعامل مع القضايا العامة، بدءًا من كيفية إنفاق الدولة للموارد المالية إلى أشكال مختلفة من الإنفاق التمويلي.

-ينبغي أن تشمل المشاركة العامة أيضا مراقبة الإدارة والمساءلة.

- من حيث المبدأ، فإن الآراء الواردة في عملية الميزانية القائمة على المشاركة ليست ملزمة.

1- الاستفتاء: هذا النوع من المشاركة العامة له أثر ملزم، إذ يجب إجبار موظفي الخدمة المدنية إذا طالب المواطنون بحل المشكلة بأغلبية الأصوات من خلال عملية واسعة من المشاركة في صنع القرار، ويجب على السلطات الحكومية أن تقبل قرارات المواطنين وتنفذها، الاستفتاء هو شكل واسع الانتشار من الديمقراطية شبه المباشرة، يصوت المواطنون لصالح أو ضد مقترح لوضع معيار جديد أو تعديل أو إلغاء معيار قائم، من المهم التمييز بين المشاركة الملزمة وغير الملزمة، مثل جلسات الاستماع العامة، تحدد الدول التي تستخدم الاستفتاءات المعايير والأشكال والمواضيع القانونية التي تؤطر هذا النوع من المشاركة على أساس كل حالة على حدة.

ب - الوصول إلى المعلومات العامة: ينبغي أن تتاح للجمهور فرصة حضور الاجتماعات على مستوى المجتمع المحلي وأن توزع البلاغات وفقا للقانون قبل الاجتماعات، من المهم كذلك إعطاء المواطنين الفرصة لإبداء رأيهم في القرارات المحلية قبل دخولها حيز التنفيذ، يحتاج المواطنون إلى الوصول إلى المعلومات لاختيار الآلية الأكثر جدوى للتعامل مع المشكلة، ولهذا السبب، قامت معظم الديمقراطيات الحديثة بإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات المتصلة بطرق محددة للحصول على المعلومات.

وترتبط فعالية المشاركة العامة ارتباطا مباشرا بالمعلومات المتاحة، ففي كثير من الحالات، يتعمد الموظفون العموميون إهمال أو تجاهل إشراك الجمهور بعدم إبلاغه بعملية صنع القرار، ويؤثر نقص المعلومات أو المعلومات المظللة تأثيرا كبيرا على نوعية المشاركة العامة، لا يكفي وجود أدوات للمشاركة العامة ومراقبة المواطنين، حيث يستفسر المواطنون عن القضايا المتعلقة بمشكلة يجب حلها أو مشروع أو سياسة.

Lexus Metandus© Copyright 2024 All rights reserved

ج - **الوصول إلى العدالة:** الوصول إلى العدالة هو أحد الطرق التي يمكن للمواطنين من خلالها إنفاذ التشريعات، على الرغم من أن المشاركة لها آثار اجتماعية وثقافية وغيرها، فإننا سنناقش فقط الآثار القانونية للمشاركة العامة، فالمواطنون مطالبون باستخدام جميع مجالات القانون لزيادة مشاركتهم بقدر ما يزيد الرأي العام بشأن القضايا الهامة من الشفافية اللازمة لضمان ممارسة سلطة متوازنة موجهة نحو الاهتمامات المدنية.

وبهذه الطريقة، يمكن للأفراد اتخاذ إجراءات قانونية أو الشروع في إجراء إداري للدفاع عن حقوقهم، الأهلية القانونية هي قدرة الشخص على إثبات مصلحة قانونية كافية في قضية ما لتمكينه من اللجوء إلى القضاء، وعند الدفاع عن الحقوق الفردية، مثل الحق في الحياة، والكرامة، والحرية، والملكية، وما إلى ذلك، يجب على الفرد أن يثبت أن ممتلكاته أو حياته مهددة أو عرضة للخطر. وبهذا المعنى، فإن الفرد لديه سبب عادل وملائم للدفاع عن حقه.

1-قضايا المصلحة العامة: العمل ذي المصلحة العامة هو نوع من الإجراءات القانونية التي تعترف قانونًا بجميع المقيمين في الدولة الذين يدافعون عن حقوق معينة أو مصالح جماعية، مثل حماية البيئة وحماية التراث الوطني، إلخ. وبهذه الطريقة، من الضروري: إثبات أن المصالح الشخصية والمباشرة في الممتلكات معفاة من طلب الحماية القانونية. وتعرض التشريعات في العديد من البلدان أساليب مختلفة لإجراءات المصلحة العامة من أجل الحماية القانونية لحقوق الصالح العام.

2-المركز القانوني للوكالات الحكومية: تقليديا، تولت الدولة دور الدفاع عن المصالح الواسعة للمجتمع وحمايتها من خلال الموظفين العموميين كالنيابة العامة أو وسيط الجمهورية مثلا، لذا وسعت التشريعات في مختلف البلدان نطاق سلطات ومسؤوليات هذه القطاعات لحماية الصالح العام، مثل الحق في بيئة صحية، وحقوق المستهلك، وما إلى ذلك.

3-المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية: ويعترف عدد من الدول بحق العمل للمنظمات أو الرابطات غير الحكومية التي تهدف إلى حماية البيئة وحفظها. وفي بعض الحالات، يختلف التشريع فيما يتعلق بالطلبات الرسمية المقدمة من المنظمات غير الحكومية للعمل كمقدمي طلبات مأذون لهم بذلك. الأرجنتين وإسبانيا والبرازيل وألمانيا وغيرها من الدول التي تعترف بشرعية المنظمات التي تدافع عن الحقوق الجماعية. وكما ذُكر بإيجاز أعلاه، تختلف هذه الآليات القضائية من بلد إلى آخر. وقد حددت بلدان مختلفة عديدة المركز القانوني للأفراد والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالحق في بيئة نظيفة وصحية.

خاتمة

من خلال ما سبق مناقشته فإنه من المهم ضمان مشاركة الجمهور كأداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة. ونشير إلى المكونات الرئيسية الثلاثة باعتبارها هامة لتعزيز مشاركة المواطنين، مثل الوصول إلى صنع القرار والمعلومات والعدالة. ومن المهم تطوير ودعم الهياكل والسياسات والإجراءات المؤسسية التي تعزز وتيسر، على جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني، التفاعل في قرارات التنمية المستدامة وتشجع التغيير داخل المجتمعات المحلية وكذا المؤسسات القائمة من أجل إرساء الأسس لحوار مباشر مع حلول مبتكرة طويلة الأمد.

وينبغي بذل الجهود لإعطاء الاتصالات الجماهيرية دورا فعالا في التواصل بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني. وتتوقف المشاركة العامة المجدية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة على القوانين واللوائح التي تكفل الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة وصنع القرار ونظام العدالة. ولهذا السبب من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية التي تكفل مشاركة المواطنين في القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ولضمان مشاركة الجمهور، من المهم أيضا تعزيز ودعم فرص وآليات المشاركة العامة الرسمية وغير الرسمية التي تناقش وتقرر فيها أنشطة التنمية المستدامة. وينبغي أن تكفل هذه الآليات أيضا إبلاغ جميع أصحاب المصلحة بنتائج العملية التشاركية.

Lexus Melandus© Copyright 2024 All rights reserved